

عمان تصوغ قانونا موحدًا للإعلام

والأوضاع التي يبيّنها القانون. ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بامن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه". وفي مجال الإعلام الخارجي، بين أن الوزارة بذلت جهدا كبيرا في هذا المجال فقد زار السلطنة خلال العام الماضي حوالي 256 صحافيا من مختلف دول العالم، إضافة إلى مشاركة السلطنة في العديد من معارض الكتاب بمختلف دول العالم، مثل معرض باريس ومعرض بروناي الذي كانت به ضيف شرف.

وأطلقت عمان هذا العام جائزة مسابقة الإجابة الإعلامية (وثائق)، إضافة إلى مبادرة "أنسنة الإعلام"، بالتعاون مع الملتقى الإعلامي العربي إلى العالمية وذلك بشركات دولية، وبدأ التنفيذ الفعلي لبرامج وخطط مشاريع إعلام المستقبل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للتخطيط ومكتب رؤية عمان 2040.

كما سيتم تدشين برامج تنمية المهارات الإعلامية للناشئين والبالغين وذلك بالتعاون مع مكتب منظمة اليونسيف بالسلطنة واللجنة الوطنية للشباب ومجموعة رؤية الشباب.

المحليين بها إلى 55 مراسلا، إضافة إلى 11 مراسلا خارجيا. كما تناول قانون المطبوعات والنشر وكذلك لجنة المطبوعات والنشر التي تشرف عليها الوزارة التي تضطلع أيضا بإصدار الأرقام المعيارية وإجازة المصنفات الفنية والإعلانات ومتابعة محتوياتها.

وكالة الأنباء العمانية توسعت في نشاطها بشكل تدريجي، حيث وصل عدد مراسليها المحليين إلى 55

وأشار إلى أن عدد التراخيص الممنوحة في العام الماضي وصل إلى ما يقارب 1079 ترخيصا من بينها العديد من التصاريح للمصنفات الإعلامية. وجاء في المادة (31) من النظام الأساسي للسلطنة أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط

مسقط - أعلن علي بن خلفان الجابري وكيل وزارة الإعلام العمانية عن الانتهاء من صياغة قانون موحد للإعلام يهدف إلى جمع مختلف أنماط الإعلام تحت مظلة قانون واحد. وأضاف خلال محاضرة حول "السياسة الإعلامية للسلطنة" أن الوزارة ستعكف في المرحلة المقبلة على تنظيم الإعلام الإلكتروني عبر مركز الإعلام المجتمعي الذي يقوم بالدراسات العلمية بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس.

واستعرض الجابري الأدوار التي تضطلع بها وزارة الإعلام في مختلف الجوانب المتعلقة بالقطاع الإعلامي والإعلام الجديد والمصنفات والمطبوعات. وأوضح أن السياسة الإعلامية للسلطنة ممتزة، مشيرا إلى أن الوزارة تضطلع بتنظيم قطاع الإعلام ومتابعة تنفيذ السياسة الإعلامية وإعداد الخطط والبرامج التدريبية. وتطرق إلى دور وكالة الأنباء العمانية في بث الخبر الرسمي بمصادقية، وتوسعت في نشاطها بشكل تدريجي ولمحوظ، حيث وصل عدد المراسلين

إيران تبتز الصحفيين العاملين خارج البلاد بترهيب عائلاتهم

رسائل تهدد صحافيين بخطفهم من شوارع بريطانيا



الصحافيون الإيرانيون أصبحوا هم الخبر

اجتماع طارئ بحضور الصحافيين الذين يتعرضون للضغوط. وقال جبريمي دير نائب الأمين العام لنقابة الصحافيين إنه سيتبع إجراءات قانونية منفصلة ضد تهديدات النظام الإيراني في المؤسسات الدولية.

وكانت منظمة مراسلون بلا حدود أصدرت تقريرا في نوفمبر الماضي أشارت فيه إلى تهديد وضغط إيران، واصفة بعدي نجاد بـ "سفير التهديد".

وقالت المنظمة في بيان نشرته في موقعها الرسمي بالنسخة الفارسية، إنها "تدين عمليات الترهيب والضغط على شركاء وسائل الإعلام الدولية الناطقين باللغة الفارسية والصحافيين المستقلين وعائلاتهم". وكررت أن "الصحافيين المهديين يفضلون عدم ذكر أسمائهم لتجنب المزيد من الضغوط في إيران".

السفير الإيراني في لندن نشر تغريدات على تويتر هاجم فيها صحافيين إيرانيين في الإعلام الدولي واصفا إياهم بالمرتزقة

وطالبت السلطات البريطانية باتخاذ التدابير المهددة والخطيرة لحرية الإعلام والصحافيين، مؤكدة أن "تهديد المواطنين وخاصة الصحافيين الإعلام في بلد ليس من واجبات ومهمة السفير".

وأشار صادق صبا، عضو هيئة التحرير في "إيران الدولية"، إلى الضغط المتزايد عليه وعلى زملائه، مؤكدا أن النظام الإيراني يدرك أن الظروف "ستزداد سوءا". وقال "إنهم يريدون إيقاف أي تقارير مستقلة".

وانتقد البرلمان البريطاني والنائب السابق للجنة الشؤون الخارجية توم تونغنداد ضغوط إيران وتهديدها للصحافيين الأجانب الناطقين باللغة الفارسية، كما رفض تعليقات السفير الإيراني لدى بريطانيا حميد بعدي نجاد، داعيا إلى استدعائه ومطالبته بالتوضيح.

وقال تونغنداد لصحيفة "ديلي إكسبريس" الاثنين "إن السفير الإيراني ليس فقط تابعا لسلطة نظام دكتاتوري، خارج سلطة السفارة".

وأشار إلى أن البعض من هؤلاء الصحافيين يحملون الجنسية البريطانية "لا يمكننا أن نتسامح مع السلوك الذي يمارس مع هؤلاء الصحافيين".

وأضاف "إذا كنت تهتم بالقانون، فهذا ينسمل حرية الصحافة، ويجب الدفاع عنه". وناقش الاتحاد الدولي للصحافيين هذه القضية في ديسمبر الماضي خلال

يتعرض الصحافيون الإيرانيون العاملون في وسائل إعلام دولية ناطقة بالفارسية خارج البلاد إلى التهديد والضغط لإجبارهم على ترك عملهم، ووصلت التهديدات إلى عائلاتهم في إيران لابتزازهم وإجبارهم على وقف تغطيتهم لما يجري من انتهاكات في بلادهم.

وأشار إلى أن الأمر تجاوز التهديدات حيث وصل الأمر إلى استدعاء بعض عائلات الصحافيين في إيران وأمرتهم بإقناع أبنائهم بالتوقف عن العمل في المؤسسات الإعلامية التي تبث من بريطانيا.

كما قال مجتبي بور محسن، محلل بالقناة، إن والده وأخته جرى استدعاؤهما للاستجواب، وطلب منهما أن يوقعا بإجباره بضرورة الاستقالة والعودة إلى طهران وإلا فسوف يذهبان إليه في لندن ويقومان بإعادته إلى طهران، علما بأن بور محسن سجين سياسي سابق هرب إلى بريطانيا في أغسطس الماضي.

وطالب سياسيون بريطانيون وزير الخارجية دومينيك راب باستدعاء السفير الإيراني في لندن حميد بعدي نجاد للتوضيح بعد نشره تغريدات على تويتر يهاجم فيها الصحافيين ووسائل الإعلام.

ونشر بعدي نجاد العديد من التغريدات باللغة الفارسية في نوفمبر الماضي، متهمها الصحافيين الإيرانيين الذين يعملون في القنوات الفارسية التي تتخذ من لندن مقرا لها مثل "بي.بي.سي" الفارسية و"إيران الدولية"، زاعمين أنهم "مرتزقة لأجهزة المخابرات الأجنبية" ويحاولون تقيوض "نظام الدولة".

وأشار صادق صبا، عضو هيئة التحرير في "إيران الدولية"، إلى الضغط المتزايد عليه وعلى زملائه، مؤكدا أن النظام الإيراني يدرك أن الظروف "ستزداد سوءا". وقال "إنهم يريدون إيقاف أي تقارير مستقلة".

وانتقد البرلمان البريطاني والنائب السابق للجنة الشؤون الخارجية توم تونغنداد ضغوط إيران وتهديدها للصحافيين الأجانب الناطقين باللغة الفارسية، كما رفض تعليقات السفير الإيراني لدى بريطانيا حميد بعدي نجاد، داعيا إلى استدعائه ومطالبته بالتوضيح.

وقال تونغنداد لصحيفة "ديلي إكسبريس" الاثنين "إن السفير الإيراني ليس فقط تابعا لسلطة نظام دكتاتوري، خارج سلطة السفارة".

وأشار إلى أن البعض من هؤلاء الصحافيين يحملون الجنسية البريطانية "لا يمكننا أن نتسامح مع السلوك الذي يمارس مع هؤلاء الصحافيين".

وأضاف "إذا كنت تهتم بالقانون، فهذا ينسمل حرية الصحافة، ويجب الدفاع عنه". وناقش الاتحاد الدولي للصحافيين هذه القضية في ديسمبر الماضي خلال

لندن ما لم يتوقفوا عن العمل.

إقالة مديري التلفزيون الرسمي ووكالة الإعلانات في الجزائر

تغطي إجزاء بسيطا من تكلفة الطباعة، في الوقت الذي تحتكر فيه الحكومة المطابع الكبرى في البلاد، حيث تلجا نسبة 99 بالمئة من الجرائد للطباعة الحكومية.

ويشترط قانون الصفقات العمومية بالجزائر نشر إعلانات أي مناقصة تجري في البلاد في الصحف الوطنية، حتى تكون قانونية، ويمر هذا الإعلان عن طريق المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، التي تعمل دورها على توزيع الإعلانات على مختلف الصحف.

التلفزيون الجزائري كان طيلة الأشهر الماضية محل جدل وفي قلب معارك سياسية على خلفية بث أخبار مثيرة

ويقول صحافيون جزائريون إن التضييق على الإعلام في الجزائر ظاهرة قديمة تتجدد أساليبها بشكل غير مباشر، حيث تستعمل السلطة الإشهار وسيلة ضغط.

ويضيفون أن عدد وسائل الإعلام التي أزلت احتكار الدولة للإعلام تراجع إلى نحو مئة فقط في ظرف قياسي، خاصة في الفترة الأخيرة.

وأكدوا أن غالبية القنوات التلفزيونية الخاصة بالجزائر في نظر القانون مجرد مكاتب أجنبية "تأخذ الإشهار من خلال الجرائد التابعة لها وليست للقنوات مباشرة".

أثارت غضب الجزائريين على التلفزيون الرسمي.

وأدى تكرار الأخطاء من قبل مسؤولي التلفزيون الجزائري، من خلال استعمال ما وُصف بـ "خطاب التفرقة والتحريض"، إلى تاجيح غضب كبير وسط الشارع الجزائري، خصوصا بعد تأثره بالحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر منذ 22 فبراير 2019.

وشهد التلفزيون الجزائري خلال الأشهر الماضية العديد من الأحداث ففي مارس الماضي تم إنهاء مهام المدير العام للتلفزيون الوطني توفيق خلادي، الذي كان في منصبه منذ عام 2012، وذلك بعد

تنظيم عمال وصحافي مبنى الشهداء لوقفات احتجاجية بسبب المضايقات التي تعرضوا لها أثناء تغطيتهم للحراك، ليتبع بعدها تعيين لطفي شريط مكان خلادي، والذي لم يستمر طويلا بمنصبه، حيث تمت إقالته في مايو الماضي، وعين سليم رباعي في المنصب، كما تمت إقالة

جازية جدو مديرة الوكالة الحكومية للاتصال والنشر والإشهار في ذات الوقت وعين منير حمايدية في المنصب.

ويعاني قطاع الإعلام في الجزائر من العديد من المشكلات أدت إلى توقف بعض الإصدارات الصحافية والقنوات الفضائية، بسبب الأزمة المالية الخانقة وكذلك سجن بعض مدراءها بسبب تورطهم في قضايا فساد.

وتحتكر مؤسسة النشر والإشهار سوق الإعلانات الحكومية الموجهة لوسائل الإعلام في البلاد وتوصف من قبل نقابات بأنها يد السلطة للضغط على الصحافة، حيث يشكل الإشهار (الإعلان) الحكومي في الصحف الجزائرية المورد الأساسي لها، على اعتبار أن البيعت لا

الجزائر - أعلنت رئاسة الوزراء الجزائرية إنهاء مهام مديري التلفزيون الرسمي والهيئة الحكومية لتسيير الإعلانات الموجهة لوسائل الإعلام.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الثلاثاء عن رئاسة الوزراء "أنهت الثلاثاء مهام كل من المدير العام للمؤسسة العمومية للتلفزيون سليم رباعي والرئيس المدير العام للمؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار منير حمايدية".

ولم يقدم المصدر تفاصيل أكثر حول سبب القرار أو من سيخلف هذين المسؤولين في منصبيهما.

وعين رباعي وحمايدية في منصبيهما نهاية مايو 2019 من قبل الرئيس السابق المؤقت عبد القادر بن صالح، في إطار تغييرات شملت عددا من مسؤولي المؤسسات الإعلامية الحكومية والمحسوبين على الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وأضحت التلفزيون الرسمي خلال الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد بعد تنحية الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، أهم مصدر للمعلومة.

وجاءت هذه التغييرات بعد أيام قليلة من تغييرات أخرى طالت التلفزيون الجزائري، وتم خلالها تغيير مدير الأخبار ونائبه.

وكان التلفزيون الجزائري على مدار الأشهر الماضية محل جدل كبير وفي قلب معارك سياسية على خلفية بث أخبار وتقارير مثيرة.

وذلك إثر قضية التقرير المصور من ههران، قبل أسبوعين، الذي فتح فيه المجال لتقسيم الجزائريين إلى سكان اصليين وغير اصليين، أحد البيعت لا



تغييرات متلاحقة في التلفزيون الجزائري